

## استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية

م. م. قيصر علي عبيد الفتلي

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

تاريخ استلام البحث: 2014/2/9 تاريخ قبول النشر: 2014/3/25

**المستخلص:** يعد النشاط المصرفي من الركائز المهمة في اقتصاديات الدول لدعمه الكبير للمشاريع الاستثمارية، عبر تسريع دوران رأس المال من خلال تشجيع عادات الادخار وتنميتها بين الجمهور، فالمصارف تعمل على تعبئة هذه المدخرات العاطلة وإعادة توجيهها وبما يجعلها مدخرات منتجة مفيدة في التنمية لتحقيق النمو والتوسع المنشود، لأن زيادة ربحية هذه المصارف سيساهم في توفير أرضية أوسع للنمو والتوسع والازدهار وفي كافة القطاعات لهذا ينصب هدف البحث إلى استعمال التحليل المالي لتشخيص ابرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية في العراق، باعتماد المتغيرات (قيمة الموجودات، حقوق الملكية، حجم المديونية، حجم التوظيف، صافي الربح)، وقد تم الاعتماد على نسب الربحية، كونها متغيرات مستقلة وقياس أثرها على مستوى الربحية (متغير معتمد) بغية تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يعم بالفائدة في تعظيم الربحية، فضلاً عن المساهمة في تقويم كفاءة أداء الأجهزة المصرفية الأهلية التي تشهد تطورات سريعة ومتلاحقة في بيئة تحتدم فيها المنافسة، تحقيقاً لما هو مناط بها من أهداف في مقدمتها تعظيم ثروة المساهمين.

### The Use of Financial Analysis in determining the affecting factors in the profit of Commercial banks: A Sample Study Of Iraqi Private Banks

Asst. Lect. Qayssar Ali Obaid al-Fatlay  
q-a2010@yahoo.com

University of Kufa  
College of Administration and Economics  
Department of Accounting

#### Abstract

Banking activity is considered one of the important bases of the countries' economy for the big support of the investment projects. This is done by the capital circulating by encouraging opening saving accounts and development of the people. The banks are working to recruitment these stagnant accounts by redirecting to make them productive and useful in the development and expansion. Profit increase of these banks will contribute in providing wider ground in development and prosperity in all sectors. This paper diagnoses the main affecting factors in the profit of the Private banks in Iraq by adopting variables (assets value, Owner's equity, debts size, employment size, and profit net). This is conducted by using financial ratios because they are independent variables and to measure its effect on the profit level is to analyze and employ it to increase the profit. This also contributes in assessing the banking systems

that witness rapid developments in competition and to achieve their goals especially in increasing of the contributor's wealth.

### المقدمة

تتبع أهمية المصارف الأهلية من دورها الكبير في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لخصوصية نشاط هذه المؤسسات ، حيث تكمن آلية عمل المصارف الأهلية في تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة وتهدف من خلال ذلك تحقيق الربح ، الأمر الذي يتطلب التحقق من كفاءة أداء المصارف الأهلية في تحقيق استغلال الموارد وتحقيق أفضل النتائج ، وتظهر أهمية تقييم الأداء في المصارف الأهلية أيضاً كونه يساعد على تحديد التغيرات المطلوبة وتحديد الأولويات لتحسين المركز التنافسي للمصرف ، فالعالم يتغير من حولنا بشكل متسارع ويشمل هذا التغير كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتتعرض صناعة الخدمة المصرفية العراقية ، لضغوطات كبيرة بسبب هذا التسارع في التغير في بيئة العمل إذ أصبح من الصعوبة بمكان للمصارف من التكيف مع هذا التغير بشكل طبيعي، إذا لم تبذل الجهود لفهم هذا التغير ثم الإعداد لمواجهة، خصوصاً وأن تجربة المصارف التجارية الأهلية في البيئة العراقية لا تزال فتية، مما يحتم عليها استقرار البيئة العراقية جيداً، بغية تحقيق المكانة والموقع المتميز في سوق المنافسة، الأمر الذي يتطلب منها أن تؤدي دوراً استراتيجياً من خلال الاعتماد على آليات متعددة ومتنوعة في عملية اتخاذ القرار.

### أولاً: منهجية البحث:

تتناول منهجية البحث ، مشكلة البحث وأهدافه ، وأهميته ، وفرضياته التي تعالج المشكلة من خلال عرض شامل وموجز لجوانب البحث الأخرى .

**1-1 مشكلة البحث:** يترتب على تنفيذ العمليات المصرفية نتائج عدة تساعد على تتبع مسارات تلك العمليات ومعرفة أهميتها وفعاليتها على تحقيق الأهداف التي تبغيها المصارف الأهلية، لاسيما هدف الربحية، ويتم ذلك من خلال دراسة وتحليل جميع المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم أداء المصارف ومعرفة أهمية تلك المؤشرات في التأثير على ربحية المصارف مثل حجم الملكية والموجودات والسيولة وغيرها، إذ أصبحت دراسة تلك المؤشرات من الأهمية على المصرف في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي الأهلي والمنافسة الحادة في ظل العولمة المصرفية .

### 2-1 أهداف البحث: من خلال أهمية البحث تتحدد الأهداف التالية :-

- (1) التعرف على ماهية المصارف الأهلية ووظائفها.
- (2) بيان مفهوم التحليل المالي ومصادر المعلومات اللازمة له.
- (3) معرفة أهم العوامل الأساسية المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية.

### 3-1 أهمية البحث:

إن نجاح أعمال المصارف الأهلية يكمن في تحقيقها لمعدلات مقبولة لعدد من المؤشرات منها مؤشرات الربحية ، علاوة على أن تلك المؤشرات تزيد من ثقة القائمين على المصارف وتعزز من أواصر الارتباط مع جميع الأطراف المتعاملة معها ، إضافة إلى تعزيز المناخ الاستثماري لقطاع المصارف ولا سيما في مجال الاستثمار المالي والبشري الذي يستطيع تقديم الخدمات المالية بكفاءة عالية ، إن أهمية البحث تأتي من خلال دراسة وتشخيص العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الأهلية متمثلة بمصرفي الشرق الأوسط

للاستثمار ومصرف الائتمان (عينة البحث) ، بعد التحول الذي يشهده القطاع المصرفي لاسيما مشاركة المصارف الأهلية الخاصة لتهيئة البيئة التنافسية الجديدة لتشجيع الاستثمار وتقديم الخدمات المالية الكفوءة بأشكالها الحديثة والمتنوعة .

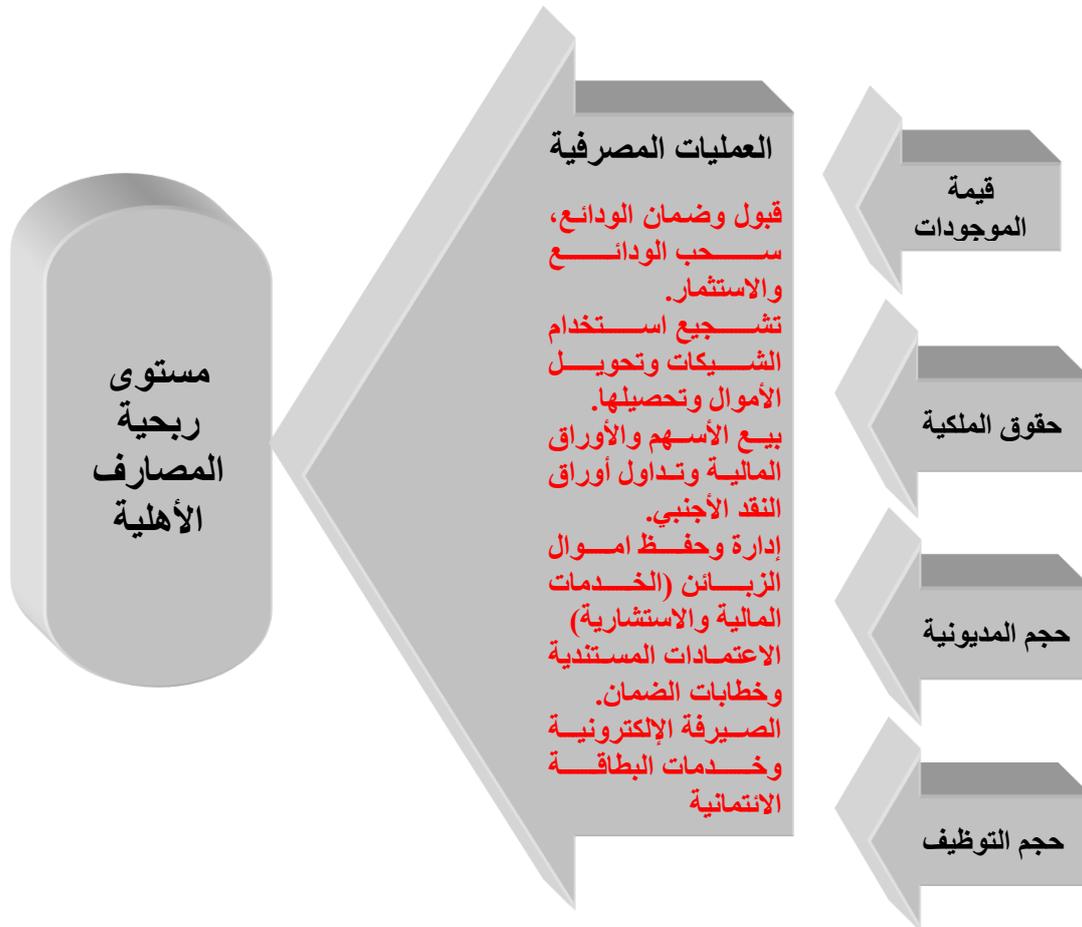
**4-1 فرضية البحث:** إمكانية تحديد عوامل التأثير على نسب ربحية المصارف الأهلية العراقية باستعمال نسب التحليل المالي ذات العلاقة بها.

**5-1 حدود البحث المكانية:** شملت الدراسة الحالية مصرفي الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والائتمان العراقي وهما من المصارف الأهلية.

**1- 6 الحدود الزمانية:** السنة المالية / 2011 كون رأس المال المدفوع (المساهم) واحد البالغ (100) مليار عراقي لكلا المصرفين للسنة المالية المذكورة وإجراء المقارنة بينهما.

**7-1 أنموذج البحث:**

يوضح الشكل رقم (1) المخطط الافتراضي للبحث الذي يصور المتغيرات (قيمة الموجودات ، وحقوق الملكية ، حجم المديونية ، حجم التوظيف) ، وبالاعتماد على نسب الربحية ، كونها متغيرات مستقلة وقياس أثرها على مستوى الربحية (متغير معتمد) بغية تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يعم بالفائدة في تعظيم الربحية .



شكل (1) المخطط الافتراضي للبحث

**8-1 منهج البحث:** اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه منهاجاً يساعد على التحليل الشامل والعميق للمشكلة التي هي قيد البحث، والذي يمتاز بالوصف التفصيلي

الدقيق للمعلومات ذات العلاقة ويصنفها تصنيفاً شاملاً إذ تم اعتماد المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من البحث من خلال الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية والدراسات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بموضوع البحث ، وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استعمال التحليل المالي للبيانات المالية والأساليب المالية المختلفة ، للوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات ، إذ تم التزود بهذه البيانات من التقارير المالية لمصرفي (الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، والائتمان العراقي) .

9-1 دراسات سابقة :

أولاً : دراسة (فهد ، 2007 )

(أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية – دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية للمدة 1980-2004)

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية من خلال المؤشرات المالية كنسب الربحية ونسب السيولة وملاءة رأس المال وتوظيف الأموال وإجراء المقارنة بينهما، وقياس أثر السياسات الاقتصادية في أداء تلك المصارف ، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الأردنية كان أداءها أفضل مقارنة بالمصارف التجارية العراقية .

ثانياً : دراسة ( Kumbirai & et al, 2010 )

(A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa)

تناولت هذه الدراسة أداء الخدمات في القطاع المصرفي التجاري في جنوب أفريقيا للفترة (2005-2009) باستعمال التحليل المالي لقياس نسب الربحية والسيولة والائتمان، وشملت الدراسة خمسة من أكبر البنوك التجارية في إفريقيا وتوصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك قد حقق زيادة كبيرة في العامين الأولين من التحليل ووصلت عام 2007 إلى الذروة بينما انخفض مؤشر الربحية والسيولة في القطاع المصرفي في العامين (2008-2009)، بسبب الأزمة المالية العالمية إذ أشارت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كنسب الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف، فضلاً عن توفير معلومات مفصلة عن الربحية، والسيولة، وجودة الائتمان، وتمكن من رسم السياسات التاريخية عن عوائد المصارف والمخاطر، إذ تتيح الفرصة لتقييم الأداء في الماضي، والتي تعد خطوة هامة للتخطيط للأداء المستقبلي.

ثانياً: الخلفية النظرية للبحث

1-2 : مفهوم وطبيعة نشاط المصارف الأهلية:

- مفهوم المصارف الأهلية :

يختلف مفهوم المصارف وفقاً للقوانين والأنظمة التي تحكم نشاطها، وتعد الأنشطة المختلفة التي يمارسها المصرف (خدمات مصرفية) نظراً لأن المصارف مؤسسات مالية تقوم بتقديم خدمات نقدية وائتمانية أو تمويلية للمتعاملين معها بناءً على طلباتهم وفق الضوابط التمويلية التي يمارسها المصرف. وأشار إلى المصارف الأهلية بأنها "تلك المصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء

المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية مالية طبقاً لأوضاع يقرها المصرف المركزي (ادور، 2007: 28). وعرفته المادة الأولى من قانون البنك المركزي العراقي الصادر بالأمر (رقم 56 لسنة 2004) بأنه "الشخص الحائز على ترخيص أو تصريح بموجب قانون المصارف يخول له الاشتراك في أعمال مصرفية أو غيرها من الأنشطة المصرفية الأخرى". وبعد تحقيق الأرباح هدفاً رئيسياً في المصارف الأهلية باعتباره المصدر الرئيسي الذي يمكنها من خلاله الاستمرار بأعمالها وديمومتها، ويرى (قرة داغي) إن تحقيق أرباح عادلة عن طريق تلبية حاجات ورغبات الزبائن يعد الهدف الرئيسي للمصارف الأهلية. (قرة داغي، 2004: 94)

### - أهمية المصارف الأهلية :

تعد المصارف الأهلية من الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد، إذ تعد مصدراً مهماً في تنفيذ السياسة النقدية للدولة وبشكل فاعل يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما إن اتساع عمل المصارف الأهلية وتغير وزيادة نشاطها قد غير النظرة إلى المصارف الأهلية من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها، إلى مؤسسات كبيرة تهدف إلى تأدية خدمات مصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية. إذ تشكل المصارف الأهلية حلقة تتفاعل داخلها مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وتتسع هذه الحلقة كلما نمت واتسع هذا النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عمليات المصارف الأهلية وتعدد خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تقدمه والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متوازن. (العلاق، 1998: 51). وتتفرد المصارف الأهلية بخاصية خلق ودائع جارية (تحت الطلب) من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية المخلوقة، تشكل نقوداً لم تكن موجودة أصلاً، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، مما يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تحققه المصارف الأهلية في إسناد السياسات النقدية المراد تحقيقها ضمن الأطر العامة لاستراتيجيات تطوير الاقتصاد وتنميته. (فهد، 2009: 77).

### 2-2 : ماهية التحليل المالي ومصادره :

يهتم التحليل المالي بشكل أساسي بدراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية، لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي للمصارف والتنبؤ بمستقبلها، إذ يهدف إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

وقد عرف (أبو زيد، 2009: 20) التحليل المالي بأنه عملية التحكيم الهادفة إلى، تقييم الوضع المالي، ونتائج الأعمال لوحدة ما عن الفترة الحالية والماضية بغية تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية. كما عرف (محمد وآخرون، 2008: 12) بأنه: دراسة القوائم المالية بعد إعادة تبويبها للتبويب الملائم، وباستعمال الأساليب الكمية، لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترات زمنية، واثراً هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية بما يمكن من الحصول على المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم الإدارية. وتتباين أغراض التحليل المالي تبعاً لتعدد وتنوع الأهداف والجهات التي تقوم بعملية التحليل، وتحظى الاستخدامات الواسعة للتحليل المالي باهتمام الكثيرين رغم أنهم يتطلعون إلى أهداف مختلفة من التحليل المالي كالمستثمرون، والإدارة، وسماسرة الأوراق المالية، والدائنون، والعاملون بالمؤسسات المختصة بالتحليل، والمصالح الحكومية، حيث تسعى كل فئة الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى لاختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات (رمضان، 2000: 65).

ومن أغراض التحليل المالي (أبو زيد، 2009: 22) هي :

- (1) اختبار كفاءة عمليات المصرف محل التحليل وتحليل ربحيته.
- (2) تقييم الوضع المالي وتحديد مركزه الائتماني .
- (3) تقييم أداء الإدارات المختلفة للمصرف .
- (4) تقييم أداء المصرف مقارنة مع المصارف المماثلة في نفس القطاع، أو مع أدائها لسنوات سابقة.
- (5) توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ لمختلف الأغراض.
- (6) تعد أداة مسح ابتدائي للقيام بأي نشاط جديد .

### 2-3: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

هناك نوعين من المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات اللازمة للتحليل المالي هي :

- مصادر معلومات داخلية .
- مصادر معلومات خارجية .

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة مؤشرات كمية Quantitative كانت أم مؤشرات وصفية Qualitative. ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي :

- 1- البيانات المحاسبية الختامية وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- 2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- 3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- 4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة .
- 5- النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث .

### 2-4: التحليل المالي باستعمال النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي، اذ ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وكان يستعين فيها المستفيدون أصحاب العلاقة في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، ومن ابرز المميزات التي ساهمت في انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين هو سهولة استخراجها، وفهمها، فضلاً عن إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة. وتعرف النسب المالية على أنها العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري. (خنفر والمطارنة، 2006 : 127). ويعرفه ( النعيمي، والتميمي، 2008: 83 ) بأنها عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية يتم ترتيبها لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة. كما تعد النسب المالية من أبرز أساليب التحليل المالي في تقويم أداء المصارف الأهلية من خلال دورها في خلق علاقات بين مكونات القوائم المالية (الأرقام)، وبالتالي إظهار الحقائق التي تخفي وراء تلك الأرقام المجردة (عبد العزيز، 1986 : 311-312). وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، وغالباً ما يتم تقسيم وتبويب النسب إلى مجاميع متعددة على أسس مختلفة، ومن التصنيفات الشائعة للنسب المالية (أبو زيد، 2009 : 128) هي:

- (1) نسب الربحية: وتهتم بقياس وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأصول المتاحة.
  - (2) نسب السيولة: وتبين هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس العامل بهدف الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية.
  - (3) نسب التغطية (الدفع): تعبر هذه النسب عن مقدرة المؤسسة في توليد ناتج يغطي الالتزامات الثابتة التي تتحملها المؤسسة.
  - (4) نسب النشاط: وتهدف هذه النسب إلى قياس كفاءة وفاعلية المؤسسات في الاستثمار الأمثل لأصولها، كما توضح كفاءة الأداء والربحية للمؤسسة في المدى الطويل.
  - (5) نسب الاقتراض: تفيد في تقييم الوضع الائتماني للمؤسسة ومقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها، دون أن يؤثر ذلك على استمرارية المؤسسة.
- وسيتم التركيز على نسب الربحية التي تهتم بقياس وتقييم قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، ويعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة لأن الأرباح التي يحققها المصرف لها تأثير على ثروة المالكين وضمان استمرار المصرف وقدرته على النمو .

## 2-5: فوائد وسلبيات استعمال النسب المالية :

لا بد من الإشارة إلى أن النسب المالية تعد أداة مفيدة لخدمه أهداف مستخدمي المعلومات ومن فوائد استعمال النسب المالية ( Thompson , 1994 : 159 )

1. تحديد الأرباح الضائعة غير المتحققة وفرص النمو المحتملة .
  2. تحديد معدلات المخاطرة المحتملة .
  3. القيام بتحسينات الممكنة للأداء وتحديد الفرص الجيدة .
- إلا أنها هنالك بعض السلبيات الملازمة لاستعمال النسب المالية في تقويم الأداء يمكن إيجازها بالآتي : (الخلايلة، 1995 : 45) و(Meig , et al ., 1996:373).

1. النسب المالية تعنى بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقويم أداء المصارف .
2. النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة ، التي قد تلجأ لتحسين نسبة معينة قبل انتهاء السنة المالية .
3. تتأثر النسب المالية باختلاف الطرق والإجراءات المحاسبية فإتباع المصرف لطرق وإجراءات محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل .
4. الكثير من النسب المالية هي مؤشرات ساكنة كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية .

## ثالثاً : الجانب التطبيقي

### 3-1 نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث :

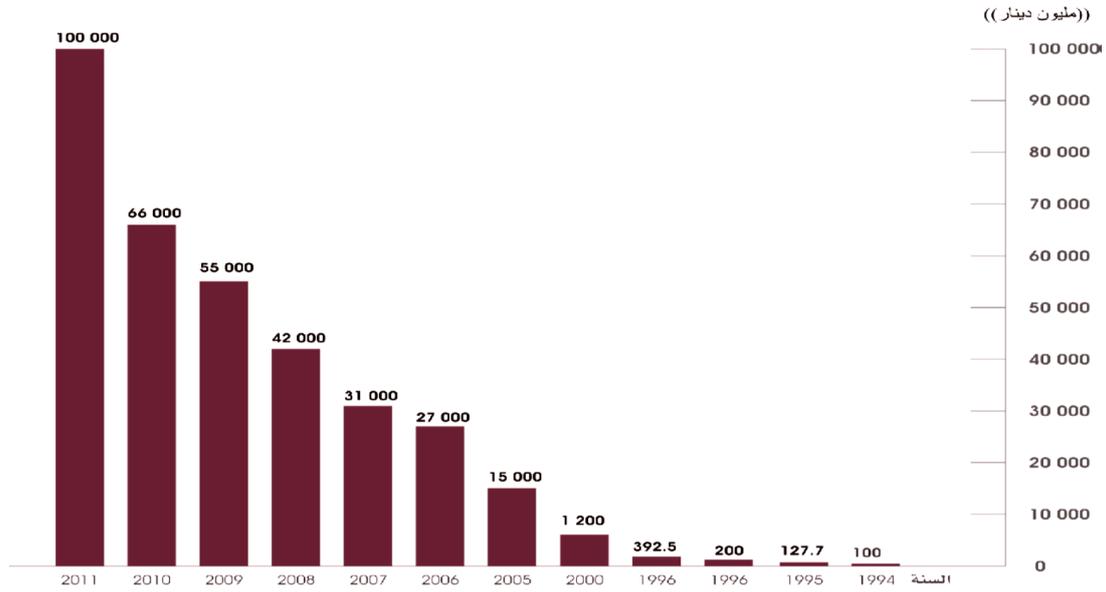
احتل القطاع المصرفي وبخاصة في العراق أهمية كبيرة ولاسيما بعد ظهور العديد من المصارف الأهلية والتي تعمل بصورة منافسة مع المصارف الحكومية الأمر الذي أدى إلى تطوير وتحسين الأداء المصرفي في العراق وتمكينه من مواكبة التطور المتسارع في القطاع المصرفي الدولي ( البديري ، 2003 : 18). إذ يشرف البنك المركزي العراقي بشكل مباشر على جميع الأنشطة المصرفية سواء المصارف الحكومية منها أو الأهلية في ظل الدعم الدولي

والرقابة المستمرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النظام المصرفي العراقي وشروط الإصلاحات المالية الأمر الذي انعكس ايجابيا على استقرار سعر الصرف.

### أولاً // مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأس مال اسمي مقرر قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211/ والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (36) لسنة 1983 (المعدل) مدفوعاً منه 25% أي (100) مليون دينار وبأشرف المصرف عمله ومارس نشاطه بتاريخ 1994/5/8. واستمر المصرف بزيادة رأس المال طيلة سنوات نشاطه التي أعقبت افتتاحه ليصبح عام 2011 وتلبية لطلب البنك المركزي العراقي (100) مليار دينار. والشكل التالي يبين التطورات الحاصلة على رأس المال .

ويبين الشكل البياني التطورات التي حصلت على رأس المال وتواريخها :-



شكل (2)

التطورات الحاصلة على رأس مال مصرف الشرق الأوسط للاستثمار للفترة (1994-2011) المصدر: (التقرير السنوي للمصرف أعلاه، 2011:9)

### ثانياً // مصرف الائتمان العراقي

تأسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1988 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب إجازة التأسيس المرقمة م ش / 6615 في 1998/7/25 وبأشرف نشاطه للعمل المصرفي في 1998/10/14 ، وقد شارك بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف في عام 2005، واستمر المصرف في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته المصرفية بما يتفق وأحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 إسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي، و تنامي رأس ماله على عدة مراحل سنوياً ليصبح عام 2011 مبلغاً قدره (100) مليار دينار عراقي.

ويشترك المصرفان عينة البحث في تقديم الخدمات الآتية:

1- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والعملات الأجنبية الأخرى.



$$\frac{66,481,435,795}{17,977,893,796} = \% * \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{صافي الربح}} = \% * 3,697$$

2- أثر مجموع حقوق الملكية في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{137,899,379,151}{17,977,893,796} = \% * \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{صافي الربح}} = \% * 7,670$$

❖ مجموع حقوق الملكية = رأس المال + احتياطات قانونية واختيارية + أرباح مدورة غير موزعة

1-2 أثر رأس المال في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{100,000,000,000}{17,977,893,796} = \% * \frac{\text{رأس المال المساهم}}{\text{صافي الربح}} = \% * 5,562$$

2-2 أثر الاحتياطات القانونية والاختيارية في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{12,172,839,761}{17,977,893,796} = \% * \frac{\text{الاحتياطات}}{\text{صافي الربح}} = \% * 0,677$$

3-2 أثر الأرباح المدورة غير الموزعة في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{25,726,539,390}{17,977,893,796} = \% * \frac{\text{الأرباح المدورة غير الموزعة}}{\text{صافي الربح}} = \% * 1,431$$

3- أثر حجم المديونية في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{668,017,284,736}{17,977,893,796} = \% * = \% * \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{صافي الربح}}$$

37,157 % = % \*

❖ حجم المديونية = المطلوبات قصيرة الأجل + المطلوبات طويلة الأجل

3-1 أثر حجم المطلوبات قصيرة الأجل في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{530,117,905,585}{17,977,893,796} = \% * = \% * \frac{\text{المطلوبات قصيرة الأجل}}{\text{صافي الربح}}$$

29,487 % = % \*

3-2 أثر حجم المطلوبات طويلة الأجل في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{137,899,379,151}{17,977,893,796} = \% * = \% * \frac{\text{المطلوبات طويلة الأجل}}{\text{صافي الربح}}$$

7,670 % = % \*

4- أثر التوظيف في ربحية مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\frac{188,852,690,644}{17,977,893,796} = \% * = \% * \frac{\text{مجموع القروض والتسليفات}}{\text{صافي الربح}}$$

10,504 % = % \*

▪ فيما يلي تحليل بيانات مصرف الائتمان العراقي :

11- أثر مجموع الموجودات في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{444,122,919,000}{15,732,702,000} = \% * = \% * \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{صافي الربح}}$$

28,229 % = % \*

❖ مجموع الموجودات = الموجودات المتداولة + الموجودات الثابتة

1-11 أثر مجموع الموجودات المتداولة في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{442,925,852,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{صافي الربح}} = \% * 28,153$$

11-2 أثر مجموع الموجودات الثابتة في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{1,197,067,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{صافي الربح}} = \% * 0,076$$

22- أثر مجموع حقوق الملكية في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{151,965,487,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{صافي الربح}} = \% * 9,629$$

❖ مجموع حقوق الملكية = رأس المال + احتياطات قانونية واختيارية + أرباح مدورة غير موزعة .

22-1 أثر رأس المال في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{100,000,000,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{رأس المال المساهم}}{\text{صافي الربح}} = \% * 6,356$$

22-2 أثر الاحتياطات القانونية والاختيارية في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{51,965,487,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{الاحتياطات}}{\text{صافي الربح}} = \% * 3,303$$

22-3 أثر الأرباح المدورة غير الموزعة في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{14,946,067,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{الأرباح المدورة غير الموزعة}}{\text{صافي الربح}} = \% * 0,950$$

33- أثر حجم المديونية في ربحية مصرف الائتمان

$$\frac{444,122,919,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{صافي الربح}} = \% * 28,229$$

❖ حجم المديونية = المطلوبات قصيرة الأجل + المطلوبات طويلة الأجل

33-1 أثر حجم المطلوبات قصيرة الأجل في ربحية مصرف الائتمان

$$\frac{292,157,432,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{المطلوبات قصيرة الأجل}}{\text{صافي الربح}} = \% * 18,570$$

33-2 أثر حجم المطلوبات طويلة الأجل في ربحية مصرف الائتمان

$$\frac{151,965,478,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{المطلوبات طويلة الأجل}}{\text{صافي الربح}} = \% * 9,659$$

44- أثر التوظيف في ربحية مصرف الائتمان العراقي

$$\frac{10,106,639,000}{15,732,702,000} = \% * \frac{\text{مجموع القروض والتسليفات}}{\text{صافي الربح}} = \% * 0,642$$

جدول (1) نتائج احتساب نسب الربحية في مستوى ربحية مصرف الشرق الاوسط للاستثمار لسنة / 2011

المتغير	مصرف الشرق الاوسط الاستثمار- العراقي
---------	--------------------------------------

فرعي	عام		
	37,157	اثر مجموع الموجودات في الربحية	اولاً
33,459		اثر مجموع الموجودات المتداولة	
3,697		اثر مجموع الموجودات الثابتة	
	7,670	اثر مجموع حقوق الملكية في الربحية	ثانياً
5,562		اثر رأس المال في الربحية	
0,677		اثر الاحتياطيات في الربحية	
1,431		اثر الارباح المدورة غير الموزعة	
	37,157	أثر حجم المديونية في الربحية	ثالثاً
29,487		أثر حجم المطلوبات قصيرة الأجل في الربحية	
7,670		أثر حجم المطلوبات طويلة الأجل في الربحية	
	10,504	أثر التوظيف في الربحية	رابعاً

## جدول (2) نتائج احتساب نسب الربحية في مستوى ربحية مصرف الائتمان العراقي لسنة / 2011

مصرف الائتمان العراقي		المتغير	
فرعي	عام		
	28,229	اثر مجموع الموجودات في الربحية	اولاً
28,153		اثر مجموع الموجودات المتداولة	
0,076		اثر مجموع الموجودات الثابتة	
	9,629	اثر مجموع حقوق الملكية في الربحية	ثانياً
6,356		اثر رأس المال في الربحية	
3,303		اثر الاحتياطيات في الربحية	
0,950		اثر الارباح المدورة غير الموزعة	
	28,229	أثر حجم المديونية في الربحية	ثالثاً
18,570		أثر حجم المطلوبات قصيرة الأجل في الربحية	
9,659		أثر حجم المطلوبات طويلة الأجل في الربحية	
	0,642	أثر التوظيف في الربحية	رابعاً

(1) يتضح من الجدولين إن اثر الموجودات في الربحية كان تأثيره أعلى في ربحية مصرف الشرق الأوسط للاستثمار إذ بلغت (37,157%) ، عنه في مصرف الائتمان العراقي عندما بلغت (28,229%) .

كما كان تأثير الموجودات المتداولة في مصرف الشرق الأوسط أعلى من الثابتة في المصرف نفسه عندما بلغت النسب حوالي (33%) ، (3,7%) على التوالي، وكان واضحاً أيضاً أن اثر الموجودات المتداولة في مصرف الشرق الأوسط هي أعلى تأثيراً منه في مصرف الائتمان العراقي (33,459%) و (28,153%) على التوالي . ويتضح أيضاً أن تأثير الموجودات الثابتة كان واضحاً في المصرفين أعلاه عندما بلغت النسب (3,6%) و (0,08%) على التوالي.

(2) إن اثر مؤشر حقوق الملكية على الربحية في المصرفين كان أعلى في مصرف الائتمان العراقي، حيث بلغت النسبة (9,629%) ، في حين بلغت (7,670%) في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار.

أما مكونات حقوق الملكية فكان أثر رأس المال المساهم به على ربحية المصرف هو الأعلى في مصرف الائتمان العراقي منه في مصرف الشرق الأوسط ، عندما بلغت النسبتين للمصرفين على التوالي (6,3%) ، (5,5%) . وهو الحال نفسه بالنسبة لأثر الاحتياطيات على الربحية ، في

حين كان اثر الأرباح غير الموزعة أعلى في مصرف الشرق الأوسط منه في مصرف الائتمان العراقي .

- (3) أما اثر حجم المديونية على الربحية فكان هو الأعلى في مصرف الشرق الأوسط عندما بلغت النسبة (37,157%) في حين كانت نسبته (28,229%) في مصرف الائتمان العراقي وكان اثر المطلوبات قصيرة الأجل على الربحية في مصرف الشرق الأوسط أعلى من اثر المطلوبات طويلة الأجل في المصرف نفسه عندما بلغت النسبة (29,487%)، (7,670%) على التوالي، وهو الشيء نفسه بالنسبة لمصرف الائتمان العراقي اذ كان اثر المطلوبات قصيرة الأجل على الربحية في المصرف هو الأعلى من اثر المطلوبات طويلة الأجل. أما على مستوى المصرفين فكان اثر حجم المطلوبات قصيرة الأجل هو أكثر تأثيراً في مصرف الشرق الأوسط منه في مصرف الائتمان العراقي وكانت النسب (29,487%) و (18,570%) على التوالي. في حين يلاحظ إن اثر المطلوبات طويلة الأجل كان أثرها على الربحية أعلى في مصرف الائتمان العراقي منه في مصرف الشرق الأوسط .
- (4) اتضح ايضاً إن اثر مؤشر التوظيف هو من أكثر المؤشرات الذي يعول عليه في تحقيق الربحية، حيث كانت نسب تأثيره واضحة ، حيث كانت أكبر في مصرف الشرق الأوسط عندما بلغت (10,504%) في حين كانت نسبة تأثيره ضعيفة جداً في مصرف الائتمان العراقي حيث بلغت اقل من واحد بالمائة.
- (5) ويتضح من خلال الجدولين ايضاً والتحليل المالي إمكانية الاستفادة من استعمال النسب المالية في تحديد اثر العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية، ونسب تأثيرها .

ويتضح من خلال التحليل إمكانية الاستفادة من استعمال النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية ، وبذلك تم إثبات فرضية البحث حيث يمكن تحديد أهم العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الأهلية العراقية باستعمال نسب التحليل المالي المتعلقة بالربحية.

#### رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

##### اولاً :- الاستنتاجات

- (1) يهتم موضوع التحليل المالي بدراسة وتسجيل مخرجات النظام المحاسبي المنشورة بالقوائم المالية .
- (2) هناك العديد من النسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل المالي كنسب الربحية والسيولة ونسب التغطية والنشاط.
- (3) من الأسباب التي تدفع إلى استعمال النسب المالية هو تحديد فرص النمو للمؤسسات المالية وكذلك المخاطر المحتملة الوقوع .
- (4) إن الاعتماد على النسب المالية يساعد المؤسسة المالية على التنبؤ بالمشاكل التي قد تتعرض إليها في المستقبل لمعالجتها وتجنب حدوثها.
- (5) إن استعمال التحليل المالي يساعد في المقارنة بين الأهداف المخططة التي وضعتها الإدارة المالية وما نفذ منها لتحديد الانحراف ومعالجته.
- (6) إن النسب المالية التي تم استعمالها في للبحث حددت العوامل الرئيسية المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية عينة البحث.

## ثانياً :- التوصيات

- 1) زيادة حدة التطور التكنولوجي والمنافسة الحادة ، فضلاً عن العولمة المالية يحتم على المصارف الأهلية أن تعيد النظر في استراتيجياتها وعملياتها من أجل الاستجابة للتغيرات البيئية الجديدة وخصوصاً بيئة العراق .
- 2) زيادة الموجودات ولا سيما المتداولة منها من خلال تنويع مصادر إيراداتها ، لما لها من أثر على ربحية المصرفين.
- 3) يجب على المصرفين استمرارهما بالالتزام بالإفصاح المالي والشفافية لإتاحة الفرص أمام المساهمين والزبائن للتعرف على نتائج العمليات المالية والمصرفية في المصرف وما لها من تأثير على الربحية.
- 4) التوسع في النشاط الاستثماري ولاسيما في مجال المشاريع الصناعية والعقارية لتحقيق الربحية الأكثر .
- 5) نوصي باستحداث المصرفين لأقسام خاصة بالبحث والتطوير من اجل تطوير الخدمات المصرفية لما لها من تأثير على جودة الخدمة المصرفية المقدمة وزيادة ثقة الزبائن بالمصارف الأهلية ، وأثر ذلك على حجم الودائع .

## قائمة المصادر

## 1- المصادر العربية

## أ- القوانين والتشريعات :

- 1) قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

## ب- الكتب :

- 1) ابو زيد، محمد المبروك " التحليل المالي شركات واسواق مالية " ط/2 ، دار المريخ للنشر، 2009، المملكة العربية السعودية .
- 2) البديري، حسين جميل، " البنوك- مدخل محاسبي واداري " ، ط/1، دار الوراق للطباعة والنشر، 2003، عمان.
- 3) الخلايلة ، محمود عبد الحليم، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، ط/1، 1995، 1.
- 4) العلاق، بشير عباس، " إدارة المصارف - مدخل وظيفي " ط/1، دار وائل للنشر، 1998، عمان.
- 5) النعيمي، عدنان تايه، وراشد فؤاد التميمي، " التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، عمان.
- 6) خنفر، مؤيد راضي، وغسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي"، ط/1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، عمان.
- 7) رمضان، زياد ، "الإدارة المالية في الشركات المساهمة" ، مطبعة الصفدي، 2000، عمان.
- 8) عبد العزيز ، سمير محمد ، اقتصاديات " الاستثمار التمويل التحليل المالي ، مدخل في اتخاذ القرارات" مؤسسة شباب الجامعة، 1986، الإسكندرية.
- 9) فهد ، نصر حمود مزنان "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية " ط/1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2009 ، عمان .
- 10) محمد ، منير شاكر ، واسماعيل اسماعيل، وعبد الناصر نور "التحليل المالي - مدخل صناعة القرار" ط/3 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008 ، عمان .

11) مطر، محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " ط/1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، عمان .

#### ت- الرسائل والاطاريح :

- 1) أدور ، رنا سعيد ، " تقويم أداء المصارف العراقية المشاركة مع المصارف الأجنبية قبل عملية المشاركة وبعدها - دراسة تطبيقية "، بحث مقدم إلى مجلس الأمناء للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2007، بغداد.
  - 2) فهد، نصر حمود مزنان ، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية – دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية للمدة 1980- 2004"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس الكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007 .
  - 3) قره داغي ، كاوه محمد فرج، " تفاعلية الإيصالات التسويقية المتكاملة وانعكاساتها على الأداء التسويقي، " أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2004.
- 2- المصادر الاجنبية :

#### A-Journals:

- 1) Kumbirai, M & Webb, R , "A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa", Journal compilation African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University, P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 1, Dec 2010.

#### B-Books :

- 2) Meig, Robert. Et al., "Accounting - the Basis for Business Decisions" 10 ed, New York, McGraw-Hill Companies, inc., 1996.
- 3) Thompson , John L "Strategic Management - Awareness& Change" 2<sup>nd</sup> ed , Chapman –Hall Pub ,1994.